

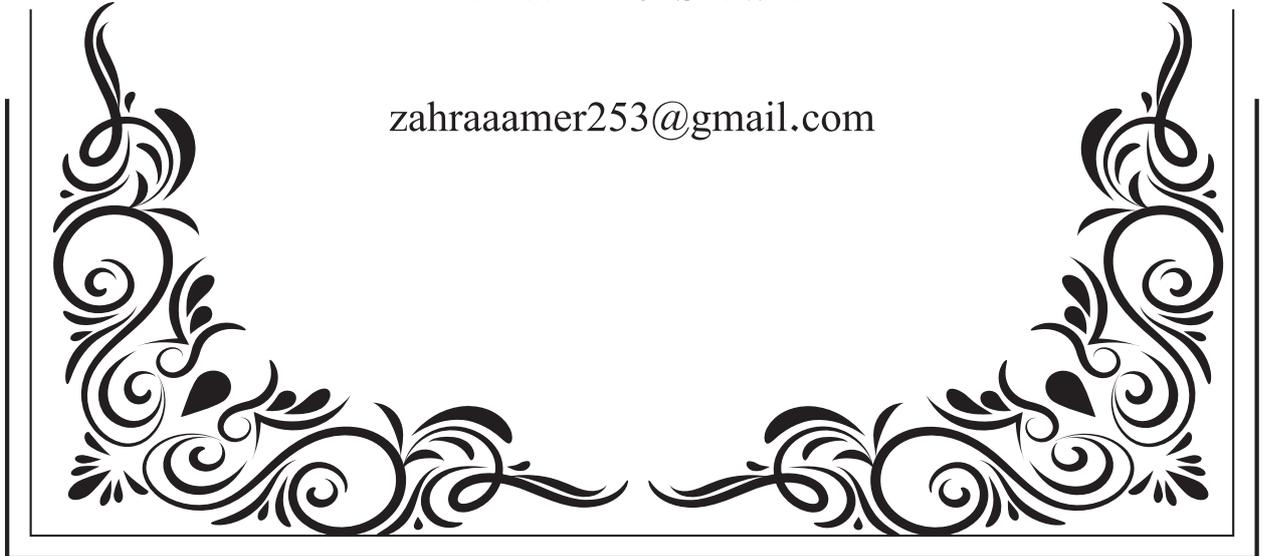
# أحكام الحادة في القرآن الكريم

Sharp provisions in the Holy Quran

م.م. زهراء عامر شوكت

Zahraa Amer Shawkat

[zahraaamer253@gmail.com](mailto:zahraaamer253@gmail.com)





## المقدمة

معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً، ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له به طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بطأ به عمله، لم يسرع به نسبه<sup>(١)</sup>، أسأل الله ان يجعلني من المتفقهات في الدين وأن يحشرنني في زمرة العلماء وطلبة العلم اللهم آمين.

### أهمية الموضوع:

١- ان الفقه الاسلامي من أشرف العلوم وأنفعها بعد علم التوحيد وان جميع العلوم تخدمه وتصيب فيه.  
٢- إن دراسة الآراء الفقهية لجميع المذاهب لها أهمية إذ تميز كل مذهب وكل إمام عن غيره وسبب ترجيحه لقول دون الآخر وماهي الأدلة التي اعتمد عليها.

### أسباب اختياري للموضوع:

لقد كان وراء اختياري لهذا الموضوع جملة من الدوافع إذ إنني لاحظت إن هذا الموضوع من الامور المتعلقة بالأحوال الشخصية المهمة والتي تمس حياة المرأة بشكل كبير، فالحداد على سبيل المثال

(٢) أخرجه بخاري ومسلم في صحيحهما: صحيح البخاري: ٢٤/١، باب العلم قبل القول والعمل، صحيح مسلم: ٢٠٧٤/٤، رقم (٢٦٩٩)، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن.

الحمد لله الذي قدم من شاء بفضله وأخر من شاء بعدله، لا يعترض عليه ذو عقل بعقله، ولا يسأله مخلوق عن علة فعله، وأستعينه استعانة من فوض أمره اليه، وأقر واعترف أنه لا ملجأ ولا منجى منه الا إليه، واستغفره استغفار مقرر بذنبه معترف بخطيئته، واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد في الاولي والآخرة، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، بلّغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامة وجاهد في الله حق جهاده، اللهم صلي وسلم وزد وبارك وأنعم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه الى يوم الدين ...

أما بعد؛ فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم العلوم وأجلها عند الله سبحانه وتعالى ولاسيما الفقه ومعرفة الحلال والحرام وقد بين سبحانه أن بالعلم رفعة الانسان وعلو شأنه في الدارين قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>. وقد تضافرت الاحاديث النبوية على فضل العلم وأهميته والتي منها ما رواه أبو هريرة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على

(١) سورة المجادلة: من الآية ١١.

- من أحكام العدة، وهو واجب على المتوفى عنها زوجها باتفاق أهل العلم، إلا ما شذ في ذلك من قول ولكن على الرغم من وجوب الحداد وأهميته الشرعية، نجد أن الكثير من النساء يجهلن معنى الحداد ووجوبه وأهميته الشرعية، فتجد بعض النساء إمتابالغ في الحداد وتجد بعضهم الآخر تحد على غير زوجها ما يقارب السنة وقد نهى الشرع عن ذلك.

ولقد إعتمدت منهجية في كتابة بحثي هذا المصادر القديمة من أمهات الكتب من كتب الفقه والتفسير والحديث، ذكرت تمهيداً وتعريف في بداية البحث عن العدة لغة واصطلاحاً، وأدلة مشروعيتها، استعرضت أهم المسائل التي تلامس العدة وعرضت آراء الفقهاء تباعاً ثم اذكر بعدها أدلة كل فريق منهم على الترتيب يتخللها اعتراضات أحياناً، فيتبين ضعف الدليل وقوته، ثم بعد ذلك أختتم بالذي تميل إليه نفسي في الترجيح مستندة في ذلك الى كتاب أو سنة، عزوت الآيات القرآنية الى سورها والاحاديث ذكرت تخريجها من كتب السنن والآثار، واعتمدت في وجه الدلالة للآيات القرآنية على كتب التفسير وكتب الفقه مجتمعة معاً، وأما وجه الدلالة للحديث النبوي الشريف من كتب شروح الحديث وكتب الفقه أحياناً، واذكر المصدر مجرد عن بطاقته، واذكر البطاقة كاملة في الفهارس.

ولقد قسمت بحثي الى مقدمة وثلاثة مباحث وكل مبحث يتكون من ثلاثة مطالب: المبحث الاول: تعريف العدة لغة واصطلاحاً ومشروعيته، والحكمة من العدة ووقت بدء العدة.

المبحث الثاني: اقسام العدة (الحائل والحامل) والمكان الذي تعتد فيه المعتدة، ونفقة المتوفى عنها زوجها وسكنها.

المبحث الثالث: تعريف الحداد لغة واصطلاحاً، وحكم الاحداد وشروطه وأهم ما تجتنبه الحادة، ثم الخاتمة التي بينت أهم النتائج التي توصلت اليها ومن ثم المصادر والمراجع، وأخيراً أسأل الله أن يتقبل مني هذا البحث وأن يعفو عني ما وقعت فيه من نقص وزلل، فالكمال لله وحده والعصمة لأنبيائه.

\*\*\*

## المبحث الاول

## مفهوم العدة

المطلب الاول: تعريف العدة لغة واصطلاحاً

ومشروعيتها.

العدة : لغة من عدّ، وعدّة (أحصاه من باب ردّ) والاسم (العدّد) و(العديد) يقال هم عديد الحصى و(عده فاعتد) اي صار معدودا و(عدّة) المرأة ايام اقرائها<sup>(١)</sup>، وعدتها أيضا: ايام احداتها على بعلاها وإمساکها عن الزينة شهورا كان أو أقراء أو وضع حمل حملته من زوجها<sup>(٢)</sup>.

أما تعريفه اصطلاحاً هي تربص يلزم المرأة اي العدة عبارة عن التربص الذي يلزم المرأة عند النكاح أو شبهته لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوجها<sup>(٣)</sup>.

## مشروعيتها:

العدة واجبة على كل امرأة حرة أو أمة مسلمة أو كتابية مات عنها زوجها قبل الدخول أو بعده<sup>(٤)</sup>

ودليل ذلك في:

أولاً: الكتاب:

١- قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾<sup>(٥)</sup>

وجه الدلالة: هذه الآية الكريمة دلت على

وجوب العدة على المتوفى عنها زوجها<sup>(٦)</sup>.

٢- قوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾<sup>(٧)</sup>

وجه الدلالة:

اشارت الآية الكريمة الى عدة المتوفى عنها

زوجها الحامل<sup>(٨)</sup>.

ثانياً: السنة:

عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته، قالت: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ، فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً))<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ٥٠٥/٢، لسان العرب: ٢٨١/٣.

(٢) لسان العرب: ٢٨٤/٣.

(٣) تبين الحقائق: ٢٦/٣، مغني المحتاج: ٧٨/٥.

(٤) الجوهرة النيرة: ٧٣/٢، التاج والاكليل: ٥٤٧١، بلغة

السالك لأقرب المسالك للصاوي: ٦٧١/٢، كفاية

الاخيار في حل غاية الاختصار: ٤٢٣/١، زاد المستنقع في

اختصار المقنع: ١٩٥/١، المحلى بالاثار: ٢٨/١٠، شرائع

الاسلام: ٣٠/٢

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٦) ينظر: تفسير الطبري: ٧٧/٥

(٧) سورة الطلاق: آية ٤.

(٨) ينظر: تفسير القرطبي: ١٦٥/١٨.

(٩) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: صحيح

البخاري: ٧٨/٢، رقم (١٢٨٠)، باب إحداد المرأة على

وجه الدلالة: الحديث فيه دلالة واضحة على وجوب إحداث المرأة على زوجها<sup>(١)</sup>.

### ثالثا: الاجماع:

أجمع أهل العلم على وجوب لزوم المرأة العدة على زوجها المتوفى عنها سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخولا بها وسواء كانت ممن تحيض أو لا تحيض وسواء كانت حائلا أم حاملا؛ لثبوت ذلك في الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup>.

### وتنقسم المعتدة من وفاة الى قسمين:

١- عدة الحائلات<sup>(٣)</sup>

٢- عدة الحامل

وسأتطرق لاحقا مدة عدة كل منهما مع الأدلة .

### المطلب الثاني: الحكمة من العدة

إن العدة فرضت على المتوفى عنها زوجها وهي تحمل عدة معاني أذكر منها:

إنها تجب لاظهار الحزن بفوات نعمة النكاح، إذ النكاح كان نعمة عظيمة في حقها لأن الزوج كان سبب في صيانتها وعفائها وإيفائها بالنفقة والكسوة

زوجها، صحيح مسلم: ١١٢٣/٢، رقم (١٤٨٦)، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها .

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٢٦٩/٣ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع: ١٩٢/٣، الجوهرة النيرة: ٧٣/٢، التاج والاكليل ٤٧١/٥، بلغة السالك لأقرب المسالك للصابوي: ٦٧/٢، كفاية الاختيار في حل غاية الاختصار:

٤٢٣/١، زاد المستقنع في اختصار المقنع: ١٩٥/١،

المحلى بالأثار: ٢٨/١٠، شرائع الإسلام: ٣٠/٢

(٣) الحائلات: هي التي لم تلحق سنة أو سنين أو سنوات (تاج

العروس: ٣٧٦/٢٨)

والمسكن فوجب عليها العدة<sup>(٤)</sup>، ولرعاية حق الزوج وأقاربه وإظهار التأثير لفقده وأظهار وفاء الزوجة لزوجها بعدم انتقالها لغيره الا بعد مدة محدودة<sup>(٥)</sup>، ووجبت العدة للتعرف على براءة الرحم<sup>(٦)</sup>، لان الغرض منها لصيانة الماء عن الضياع أي صيانة الانساب؛ لئلا يصير الزوج بها ساقيا ماءه زرع غيره<sup>(٧)</sup>؛ لأن زوجة المتوفى عنها لو أتت بولد يلحق بالزوج وليس له من ينفيه فاختلط عليها بالإحداد لئلا يلحق بالميت من ليس منه<sup>(٨)</sup>، والغرض منها أمر تعبدي يسأل احيانا ما لحكمة من جعل العدة أربعة أشهر وعشرا؛ فبعد البحث والتأمل وجدنا أن الحكمة من تحديد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام الغاية منها لمعرفة براءة الرحم، وإن الجنين يتكون في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم أربعين يوما علقة ثم أربعين يوما مضغة كما دل ذلك في الحديث الشريف ما رواه زيد بن وهب، قال عبد الله: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق، قال: ((إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه

(٤) بدائع الصنائع: ١٩٢/٢ .

(٥) ينظر: موسوعة الفقه الاسلامي: ٢٤١/٤ .

(٦) درر الحكام شرح غرر الاحكام: ٤٠١/١ .

(٧) ينظر: بدائع الصنائع: ١٩٢/٣ .

(٨) ينظر: المجموع شرح المذهب: ١٨٥/١٨ .

الظاهرية والامامية<sup>(٤)</sup>، غير ان الظاهرية استثناوا الحامل قالوا: من وقت الوفاة<sup>(٥)</sup>.

#### أدلة أصحاب القول الاول:

الاثر: قول أبي بكر لا خلاف عن أبي عبد الله أعلمه ان العدة تجب من حين الموت والطلاق<sup>(٦)</sup>.

#### المعقول:

إن المرأة المتوفى عنها زوجها لو كانت حاملا فوضعت حملها غير عالمة بفرقة زوجها لانقضت عدتها وكذلك سائر أنواع العدة؛ ولأنه زمان عقيب الموت فوجب أن تعتد به كما لو كان حاضرا؛ ولأن القصد غير معتبر في العدة بدليل أن الصغيرة والمجنونة تنقضي عدتها من غير قصد، ولم يعد هاهنا الا القصد وسواء في هذا اجتنبت ما تجتنبه المعتدات أو لم تجتنبه، فإن الاحداد الواجب ليس بشرط في العدة فلو تركته قصدا أو عن غير قصد لانقضت العدة<sup>(٧)</sup>،

فإن الله تعالى قال ﴿يَرْبِّصَنَّ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٨)</sup>، وقال ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾<sup>(٩)</sup> وقال ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١٠)</sup>، وفي

كتابه، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار الإذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة<sup>(١١)</sup>، فهذه مائة وعشرون يوما، ثم ينفخ فيه الروح بعد هذه المدة فزيدت العشر لذلك، وقد سئل أبو العالية لم ضمت العشر الى الاربعة أشهر؟ فقال لأن الروح فيها ينفخ<sup>(١٢)</sup>.

#### المطلب الثالث: وقت بدء العدة

لو مات زوج ولم تعلم زوجت بخبر وفاته الا بعد مدة مثلا كان مسافرا وتوفي في السفر ولم يصل خبر وفاته الا بعد فترة، متى تبدأ وقت العدة عندها أمن وقت وفاة الزوج؟ أم من وقت علم الزوجه بوفاته؟ اختلف الفقهاء في ذلك الى قولين؟

القول الاول: عدة المرأة المعتبرة من وفاة الزوج تبدأ من وقت وفاة الزوج، وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية، والقول المشهور للحنابلة، وهو ما ذهب اليه الزيدية<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: عدة المرأة المعتبرة من وفاة الزوج تبدأ من حين تعلم الزوجة بوفاة زوجها، أي من حين وصولها الخبر، وهو قول للحنابلة، وإليه ذهب

(٤) المغني لابن قدامة: ١٧٠/٨، المحلى بالاثار: ١٢٣/١٠،

شرائع الاسلام: ٤٠/٢.

(٥) شرائع الاسلام: ٤٠/٢.

(٦) المغني لابن قدامة: ١٧/٨.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) سورة البقرة: من آية ٢٢٨.

(٩) سورة الطلاق: من الآية ٤.

(١٠) سورة الطلاق: من الآية ٤

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ١١١/٨، رقم (٣٢٠٨)، باب ذكر الملائكة

(٢) ينظر: روائع البيان في تفسير القرآن: ١٦٠.

(٣) المبسوط للسرخسي: ٣١/٦، المدونة: ١٢/٢، التهذيب في اختصار المدونة: ٤١٥/٢، الام للشافعي: ٢٤١/٥، المجموع

شرح المهذب: ١٥٤/١٨، المغني لابن قدامة: ١٧٠/٨،

السييل الجرار: ٤٣٢.

اشتراط الحداد مخالفة لهذه النصوص فوجب أن لا يشترط<sup>(١)</sup>.  
تبع لا مقصود ومثال ذلك أنها تجب على الكتابية تحت المسلم وهي لا تخاطب بالعبادات<sup>(٢)</sup>.

### أدلة أصحاب القول الثاني:

الاثر: عن علي بن أبي طالب في المتوفى عنها قال: عدتها من يوم يأتيها الخبر<sup>(٣)</sup>.

### المعقول:

١- أن المرأة المعتدة من وفاة زوجها تعدد من وقت علمها بالخبر؛ لأنها أمرت بالتربص والتربص يحتاج إلى نية، استثناوا الظاهرية الحامل من ذلك ودليلهم قوله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup>، فليس هاهنا فعل أمرن به بقصده والنية له<sup>(٥)</sup>.

٢- إن المرأة تعدد من وقت علمها لأن عليها الحداد في عدة الوفاة ولا يمكنها إقامة سنة الحداد إلا بعد علمها بموته؛ ولأن هذه العدة تجب بطريق العبادة فلا بد من علمها بالسبب لتكون مؤدية للعبادة<sup>(٥)</sup>.

### اعتراض على هذا الاستدلال:

إن العدة مجرد مضي مدة وذلك يتحقق بدون علمها فهو وعدة الطلاق سواء وكل ما في الأمر أنها لم تقم سنة الحداد ولكن ذلك لا يمنع من انقضاء العدة

(١) المغني لابن قدامة: ١٧٠/٨.

(٢) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: ٣٢٩/٦، رقم (١١٠٥٦)، باب الرجل يطلق المرأة وهي بأرض أخرى.

(٣) سورة الطلاق: آية ٤

(٤) المحلى بالاثار: ١٠٠/١٢٣.

(٥) المبسوط: ٣٢/٦.

### القول الراجح:

بعد عرض الأقوال والأدلة في هذه المسألة يتضح لي والله أعلم، أن الراجح من الأقوال هو القول الأول، وأن وقت العدة المعتبرة من وقت الوفاة والله أعلم، وذلك لقوة الأدلة ولكونه لا يوجد دليل من كتاب أو سنة يثبت أن العدة من وقت العلم بالخبر وهو ما أشار إليه الامام الشوكاني في كتابه السيل الجرار (لم يرد في الكتاب والسنة على أنها لا تعدد إلا من وقت العلم بل الظاهر إطلاقات الكتاب والسنة إن العدة من عند وقوع الموت أو الطلاق وإن تأخر العلم بهما، لأن هذه المدة التي مضت بعد الوقوع وقبل العلم هي مدة من المدة المتعقبة لموت الزوج أو طلاقه فمن زعم أنه لا يحتسب بها فعليه الدليل؛ فإن عجز عنه فهي من جملة العدد وليس على المرأة احداد ولا غيره حتى نعلم لأنها لا تكلف بلوازم العدة إلا بعد علمها والا كان ذلك من تكليف الغافل وهو مجمع على عدم التكليف به، هذا على تقدير أن هذا الحكم تكليفي يعني كونه والموت والطلاق سببين للعدة فإن كانا وضعيين فالأمر أظهر، والحاصل أن العدة من وقت الوقوع على كل حال ولكل معتدة ومن ادعى غير هذا فهي دعوى مجردة لا يعول على مثلها<sup>(٦)</sup>.

(٦) المبسوط للسرخسي: ٣٢/٦.

(٧) السيل الجرار: ١/٤٣٢-٤٣٣.

القول الاول: تنتهي عدة الحامل المتوفى عنها

زوجها بوضع الحمل وهو ما ذهب اليه الجمهور<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: تنتهي عدة الحامل المتوفى عنها

زوجها بأبعد الاجلين فلو وضعت قبل استكمال

الاربعة أشهر وعشرة أيام صبرت الى انقضائها، وإذا

مرت الاربعة أشهر وعشرة أيام ولم تضع حملها صبرت

حتى تضع حملها وهو ما ذهب اليه الامامية<sup>(٥)</sup>.

أدلة أصحاب القول الاول:

الكتاب:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

حَمْلَهُنَّ ﴾<sup>(٦)</sup>

وجه الدلالة:

الآية الكريمة دلت دلالة واضحة على ان عدة

الحامل تنقضي بوضع الحمل<sup>(٧)</sup>.

السنة:

١- ما روي ابو سلمة قال: جاء رجل إلى ابن

عباس وأبو هريرة جالس عنده، فقال: أفنتني في امرأة

ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة؟ فقال ابن عباس:

آخر الأجلين، قلت أنا: {وأولات الأحمال أجلهن أن

يضعن حملهن}، قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي -

يعني أبا سلمة - فأرسل ابن عباس غلامه كريبا إلى

## المبحث الثاني

### العدة من الوفاة حقيقة

المطلب الاول: عدة الحائل المتوفى عنها زوجها

أجمع أهل العلم على إن عدة الحرة المتوفى عنها

زوجها من نكاح صحيح أربعة أشهر وعشرا سواء كان

مدخولا بها أو غير مدخول بها، وسواء كانت كبيرة

أم صغيرة<sup>(١)</sup>، لعموم قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ

مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وَعَشْرًا ﴾<sup>(٢)</sup>، واشترطوا أن يكون النكاح صحيح لان

الله تعالى أوجبها على الأزواج ولا يصير زوجا حقيقة الا

بالنكاح الصحيح ويدخل في عموم النص المعتدة

مسلمة أو كتابية تحت مسلم لوجوب المعنى الذي

وجبت له<sup>(٣)</sup>.

المطلب الثاني: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها

لو توفي زوج وترك ورائه زوجة حامل فكم تكون

مدة عدتها هل بانتهاء الحمل أم تعدد بأبعد الاجلين

، اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

(١) بدائع الصنائع: ١٩٢/٣، النوادر والزيادات: ٢٦/١، مغني

المحتاج: ٩٥/٥، المجموع شرح المذهب: ١٥٠/١٨،

المغني لابن قدامة: ٩٧/٨، زاد المستنقع في اختصار

المقنع: ١٩٦، المحلى بالاثثار: ٧٢/١٠، السيل الجراز:

٤٢٩/١، شرائع لاسلام: ٣٠/٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٣٤.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع: ١٩٢/٣.

(٤) المبسوط للسرخسي: ٣١/٦، شرح مختصر خليل

للخرشي: ١٤٣/٤، الام: ٢٣٦/٥، المغني لابن قدامة:

١١٧/٨، المحلى بالاثثار: ٧٢/٦٠.

(٥) شرائع الاسلام: ٣٠/٢.

(٦) سورة الطلاق: آية ٤.

(٧) ينظر: صفوة التفاسير: ٣٧٧/٣، بدائع الصنائع: ١٩٢/٣.

٢- عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل؟ فقال عبد الله بن عمر: ((إذا وضعت حملها فقد حلت))، فأخبره رجل من الأنصار كان عنده أن عمر بن الخطاب قال: ((لو وضعت وزوجها على سريه لم يدفن بعد، لحلت))<sup>(٤)</sup>

٣- قول ابن مسعود رضي الله عنه قال ((من شاء لاعتته قال: ما نزلت {وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن} إلا بعد آية المتوفى عنها زوجها إذا وضعت المتوفى عنها زوجها فقد حلت « يريد بآية المتوفى عنها زوجها {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً} »))<sup>(٥)</sup>.

#### المعقول:

١- ان عدة الحامل تنتهي بوضع الحمل لان أجلهن وضع حملهن وهذه العدة إنما تجب لئلا يصير الزوج بها ساقيا ماءه زرع غيره وشرط وجوبها أن يكون الحمل من النكاح صحيحا كان أو فاسدا لأن الوطاء في النكاح الفاسد يوجب العدة<sup>(٦)</sup>.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ: ٥٨٩/٢، رقم (٨٤) باب عدة المتوفى عنها زوجها.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٣٤.

(٦) أخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي في سننهما: سنن أبي داود: (٦١٥/٣) رقم ((٢٣٠٧)) باب في عدة الحامل، السنن الكبرى للنسائي: (٣٠٤/٥) رقم (٥٦٨٦) باب ما استثنى من عدة المطلقات، السنن الكبرى للبيهقي (٧٠٦/٧) رقم (١٥٤٧٥) باب عدة الحامل من الوفاة، والحديث اسناده صحيح: سنن ابوداود: ٦١٥/٣.

(٧) بدائع الصنائع: ١٩٢/٣.

أم سلمة يسألها، فقالت: «قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فنخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ، وكان أبو السنابل فيمن خطبها»<sup>(١)</sup>،

#### وجه الدلالة:

فيه دلالة واضحة على أن الحامل تنقضي عدتها بوضع الحمل<sup>(٢)</sup>، وإن قول أبي هريرة وعبد الله بن عباس في الحامل برأيهما دون نص ولم تنكر عليهما أم سلمة ولا أبو سلمة ولا أحد دليل على الإجماع بالقول بالرأي، والقياس فيما لم يكن عندهم فيه نص، ولو كان عند أبي هريرة النص الذي أظهرته أم سلمة لاحتج به كما احتجت به أم سلمة؛ لأنهم إنما كانوا يبدؤون في احتجاجهم بالنص، ولو احتج به أبو هريرة لرجع عبد الله بن عباس عن مخالفته وترك معارضته كما أمسك عن المراجعة لما ورد عليه النص ولذلك روي عن ابن عباس أنه رجع إلى القول بحديث سبيعة وهي سبيعة بنت الحارث الأسلمية أن الحامل تحل بالوضع وبه قال علماء الأمصار ولا نعلم فيه خلافا إلا ما روي عن ابن عباس، وقد رجع عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: صحيح البخاري: ١٥٥/٦، رقم (٤٩٠٩) باب، (وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن)، صحيح مسلم: ١١٢٢/٢، رقم (١٤٨٥)، باب انشاء عدة المتوفى عنها زوجها.

(٢) احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام: ١٩٤/٢.

(٣) المنتقى شرح الموطأ: ١٣٢/٤.

### أدلة أصحاب القول الثاني:

#### المعقول:

ان عدة الحامل المتوفى عنه تعتد بأبعد الاجلين أي وضع الحمل أو مضي أربعة أشهر وعشر، واحتجوا بقول الله تعالى ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾<sup>(٤)</sup> يوجب عليها العدة بوضع الحمل وقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا لَا يَرِيضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾<sup>(٧)</sup>، يوجب عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشر فيجمع بينهما احتياطاً ولو وضعت قبل الاربعة أشهر وعشر فليس لها ان تتزوج لان أمر العدة مبني على الاحتياط<sup>(٨)</sup>.

#### اعتراض على هذا الاستدلال:

أنه أشتبه على الامام علي عليه السلام لأنه بوضع الحمل يتبين براءة الرحم، وفي التبرص بأربعة أشهر وعشرة لا عبرة مع اشتغال الرحم حتى تستوي فيها الصغيرة والكبيرة بخلاف عدة الطلاق لأن أصل العدة مشروع لبراءة الرحم وتتمام ذلك بوضع الحمل ففي حق الحامل لا يعتبر شيء آخر بأي سبب وجبت عليها العدة<sup>(٩)</sup>.

#### القول الراجح:

بعد عرض الاقوال والادلة يتبين لي والله أعلم، أن الراجح من الاقوال هو رأي الجمهور والله أعلم، وذلك لقوة أدلتهم ورجحانها، وقد ذكر البيضاوي في تفسيره

٢- ان ما يجب التنبيه له ان المتوفى عنها اذا كانت حاملاً فما يدرك بمسلك المعنى ان الاربعة اشهر وعشراً إذا أنقضت والحمل قائم فلا سبيل الى النزوح مع اشتغال الرحم وانما الذي يحدد عن القياس أنها لو وضعت لدون اربعة أشهر فإنها تحل<sup>(١)</sup>.

٣- وحجة الجمهور ايضاً انهم نظروا في الآيتين الكريميتين فالآية الاولى قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup>، الآية عام في كل من مات عنها زوجها سواء كانت حاملاً أم غير حامل وقوله تعالى ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾<sup>(٤)</sup>، عام يشمل المطلقة والمتوفى عنها فجمعوا بين العمومين بقصر الآية الثانية بقريئة ولم يهملوا ما تناولته من العموم فعملوا بها وبالتالي قبلها في حق المتوفى عنها ؛ ولكن قد جاء هنا ما يوجب ترك التعارض وعدم الاشتغال بشأنه وهو السنة حديث سبيعة فهذه الادلة قد بينت أوضح بيان ودلت أظهر دلالة على ان الاعتبار بوضع الحمل وان قوله تعالى ﴿ يَرِيضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾<sup>(٤)</sup>، خاص بغير الحوامل<sup>(٥)</sup>.

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب: ٢٠٦/١٥.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٤٠.

(٣) سورة الطلاق: من الآية ٤.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٣٤.

(٥) ينظر: السيل الجرار: ٤٣٠/١.

(٦) سورة الطلاق: من الآية ٤.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٢٣٤.

(٨) ينظر: المبسوط للسرخسي: ٣١/٦.

(٩) المصدر نفسه.

(روي أنه لما نزل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء قيل فما عدة اللاتي لم يحضن فنزلت: والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية<sup>(٢)</sup>).

واللائي لم يحضن أي واللائي لم يحضن بعد كذلك. وأولات الأحمال أجلهن منتهى عدتهن. أن يضعن حملهن وهو حكم يعم المطلقات والمتوفى عنهن أزواجهن، والمحافظة على عمومه أولى من

محافظة عموم قوله: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً لأن عموم أولات الأحمال بالذات وعموم أزواجاً بالعرض، والحكم معلل ها هنا بخلافه ثمة، ولأنه صح أن سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «قد حللت فتزوجي»، ولأنه متأخر النزول فتقديمه في العمل تخصيص وتقديم الآخر بناء للعام على الخاص والأول راجح للوافق عليه. ومن يتق الله في أحكامه فيراعي حقوقها. يجعل له من أمره يسرا يسهل عليه أمره ويوفقه للخير<sup>(٣)</sup>.

المطلب الثالث: المكان الذي تعتد فيه المعتدة لو توفي زوج وترك زوجته وجب عليها ان تعتد ولكن مكان الاعتداد أيكون في المسكن الذي تسكن وقت حصول الوفاة أم تعتد حيث تشاء

اختلف الفقهاء في ذلك الى قولين:

المطلب الأول: ان المتوفى عنها زوجها تعتد في المسكن الذي تسكنه وقت حصول الوفاة سواء كان ذلك المسكن ملكاً للزوج أو لغيره ولا يحق لها الانتقال الى غيره الا لعذر من خوف سقوط المسكن

فيه دلالة واضحة لا يجوز اخراجهن من مساكنهن وقت الفراق حتى تنتهي العدة<sup>(٤)</sup>، وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي تضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت، والبيت المضاف اليها هو البيت الذي تسكنه ولهذا لو زارت أهلها وطلقها زوجها كان عليها أن تعود الى منزلها فتعتد فيه<sup>(٥)</sup>.

السنة:

١- ما روي عن زينب بنت كعب أن فريضة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت النبي ﷺ تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خدره وأن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كانوا بطرف القدم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله ﷺ أني أرجع إلى

١- ما روي عن زينب بنت كعب أن فريضة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت النبي ﷺ تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خدره وأن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كانوا بطرف القدم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله ﷺ أني أرجع إلى

٢- تحفة الفقهاء: ٢/٤٩٩، المدونة: ٢/٣٧، روضة الطالبين: ٤١٥/٨، الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع: ٢/٤٧٢، المغني لابن قدامة: ٨/١٥٨، السيل الجرار: ٤٣٠

٣- المحلى بالاثار: ١٠/٩٧، شرائع الاسلام: ٢/٣٨. ٤- سورة الطلاق: آية ١. ٥- تفسير البيضاوي: ٥/٢٢٠. ٦- البناية شرح الهداية: ٥/٦٢٦.

١- تفسير البيضاوي: ٥/٢٢١.

٢- تفسير البيضاوي: ٥/٢٢١.

أهلي فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت:  
فقال رسول الله ﷺ: « نعم » فانصرفت حتى إذا  
كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمرني  
فدعيت له قال: فكيف قلت: فرددت عليه القصة  
التي ذكرت له من شأن زوجي فقال: « امكثي في  
بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » قالت: فاعتددت  
فيه أربعة أشهر وعشرا، فلما كان عثمان أرسل إلي  
فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به»<sup>(١)</sup>.

#### وجه الدلالة :

في هذا الحديث دلالة على ان المتوفى  
عنها زوجها تعتد في بيتها ولا تخرج منه<sup>(٢)</sup>؛ ولأن  
النبي ﷺ (قال لفريضة امكثي في بيتك) ولم تكن  
في بيت يملكه زوجها وفي بعض الفاظه (اعتدي في  
بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك) وفي لفظ (اعتدي  
حيث أتاك الخبر) فان أتاها الخبر في غير مسكنها  
رجعت الى مسكنها فاعتدت فيه<sup>(٣)</sup>.

#### أعترض على هذا الاستدلال:

هذا الحديث انما ترويه أمراه غير معروفة بحمل  
العلم وايجاب السكنى ايجاب الحكم، والاحكام لا  
تجب الا بنص كتاب أو سنة أو أجماع<sup>(٤)</sup>.

#### وقد أجيب على هذا الاعتراض :

أما السنة فثابته بحمد الله، وأما الاجماع فمستغني  
عنه بالسنة لان الاختلاف إذا نزل في مسألة كانت  
الحجة في قول من وافقته السنة<sup>(٥)</sup>.

٣- عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ((كان يرد المتوفى عنهن من البيداء  
يمنعهن من الحج))<sup>(٦)</sup>.

#### أدلة أصحاب القول الثاني:

#### الكتاب :

قوله تعالى ﴿ مَتَّعْنَا إِلَى الْاَحْوَالِ غَيْرِ اِخْرَاجٍ فَاِنْ  
خَرَجْنَا فَلَاجُنَاحَ عَلَیْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي اَنْفُسِهِمْ  
مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٧)</sup>.

#### وجه الدلالة :

الآية القرآنية دلت على أن المتوفى عنها زوجها  
تعتد حيث تشاء<sup>(٨)</sup>.

٢- قول عطاء عن ابن عباس نسخت هذه الآية  
عدتها عند أهلها فتعتد حيث شاءت وهو قول الله  
عز وجل غير إخراج قال عطا: ان شاءت اعتدت  
عند أهلها وسكنت في منزلها وإن شاءت خرجت  
لقول الله تعالى ﴿ فَاِنْ خَرَجْنَا فَلَاجُنَاحَ عَلَیْكُمْ فِي مَا

(٥) المصدر نفسه.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ والبيهقي في سننه: موطأ مالك:  
٥٩١/٢٠، رقم (٨٨)، باب مقام المتوفى عنها زوجها،  
السنن الكبرى للبيهقي: ٧١٤/٧، رقم (١٥٥٠٤)، باب  
سكنى المتوفى عنها زوجها.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٢٤٠.

(٨) أحكام القرآن للجصاص: ١٢٥/٢.

(١) أخرجه أحمد في مسنده والبيهقي في سننه: مسند  
أحمد: ٣٥٥/٤٥، رقم (٢٧٣٦٣)، باب حديث فريضة بنت  
مالك، السنن الكبرى للبيهقي: ٧١٢/٧، رقم (١٥٤٩٧)،  
باب سكنى المتوفى عنها زوجها.

(٢) نيل الاوطار: ٣٥٥/٦، التمهيد لما في الموطأ: ٣١/٢١.

(٣) المغني لابن قدامة: ١٥٨/٨ - ١٥٩.

(٤) تفسير القرطبي: ١٧٧/٣، التمهيد لابن عبد البر: ٣١/٢١.

## أحكام الحادة في القرآن الكريم

فَعَلَنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ۖ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾<sup>(١)</sup>، وقال عطاء: ثم جاء الميراث فنسخ السكنى فتعدت حيث شاءت<sup>(٢)</sup>.

## الاعتراض على هذا الاستدلال:

اعترض الجصاص على الاستدلال بالآية {متاعا الى الحول}<sup>(٣)</sup> (هذا يدل على أن لها أن تنتقل قيل له المعنى فإذا خرجن بعد انقضاء العدة كما قال في الآية الأخرى فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن ويدل على أن المراد ما ذكرنا أنها لو خرجت قبل انقضاء العدة لم يكن لها أن تتزوج بالاتفاق فدل ذلك على أن المراد فإذا خرجن بعد انقضاء العدة وإذا كان ذلك على ما وصفنا كان حظر الانتقال باقيا على المتوفى عنها زوجها وإنما قالوا إن المطلقة لا تخرج ليلا ولا نهارا لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وذلك عموم في جميعهن وحظر عن خروجهن في سائر الأوقات وخالفت المتوفى عنها زوجها فهي مستغنية عن الخروج والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

واعترض على القول بأن الميراث نسخ السكنى بقول الجصاص: (قال أبو بكر ليس في إيجاب الميراث ما يوجب نسخ الكون في المنزل وقد يجوز اجتماعهما فليس في ثبوت أحدهما نفي

الأخر وقد ثبت ذلك أيضا بسنة الرسول ﷺ بعد نسخ الحول وإيجاب الميراث لأن عدة الفريضة كانت أربعة أشهر وعشرا وقد نهاها النبي ﷺ عن النقلة وما روينا من قصة الفريضة قد دل على معنيين أحدهما لزوم السكنى في المنزل الذي كانت تسكنه يوم الوفاة والنهي عن النقلة والثاني جواز الخروج إذ لم ينكر النبي ﷺ الخروج ولو كان الخروج محظورا لنهاها عنه وقد روي مثل ذلك عن جماعة من السلف منهم عبد الله بن مسعود وعمر وزيد بن ثابت وأم سلمة وعثمان أنهم قالوا المتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار ولا تبيت عن بيتها)<sup>(٥)</sup>.

## الترجيح:

بعد عرض الاقوال والادلة يتبين لي والله أعلم، أن الراجح من الاقوال هو القول الاول، وهو أن المرأة تعتد في بيتها وهو رأي الجمهور، لما ورد في السنة قصة الفريضة، كما ان المكوث في بيتها الذي تسكنه قبل وفاة زوجها فيه عبرة من الناحية الانسانية فيه مراعاة لأهل زوجها فضلا عن كونه حق من حقوق العدة التي فيها حق الله تعالى فلا يحق لغيره اسقاط شيء من هذا الحق.

المطلب الرابع: نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنها لو توفي زوج وترك زوجة أيحق لها النفقة والسكنى في مال الزوج أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك الى أربعة أقوال:

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٤٠.

(٢) أحكام القرآن للجصاص: ١٢٤/٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٤) أحكام القرآن للجصاص: ١٢٥/٢.

(٥) احكام القرآن للجصاص: ١٢٤/٢.

الزوج وسواء كانت حائلا أو حاملا لأنه إذا مات الزوج تنتقل ملك أمواله الى الورثة فلا يجوز أن تجب النفقة والسكنى في مال الورثة<sup>(٥)</sup>.

#### أدلة أصحاب القول الثاني:

إن المعتدة من وفاة زوجها لا نفقة لها في مال زوجها لأن النفقة في نظير الاستمتاع وقد عدم<sup>(٦)</sup>.

أدلة أصحاب القول الثالث: السنة: ماروت فريعة بنت مالك، أخت أبي سعيد الخدري، قالت: توفي زوجي بالقدم، فأتيت النبي ﷺ فذكرت له أن دارنا شاسعة فأذن لها، ثم دعاها، فقال: ((امكثي في بيتك أربعة أشهر وعشرا حتى يبلغ الكتاب أجله))<sup>(٧)</sup>. وجه الدلالة: الحديث فيه دلالة واضحة على وجوب السكنى للمتوفى عنها في مال زوجها، ولأنها معتدة من نكاح صحيح فوجب لها السكنى كالمطلقة<sup>(٨)</sup>.

أعترض على هذا الاستدلال: الحديث وإن كان صحيحا ولم يأت نت يقدر فيه بشيء ينبغي الالتفات إليه ان الحديث قد صرح أنه لا منزل لزوجها فقالت وليس المسكن له فعرفت بهذا

(٥) ينظر: بدائع الصنائع: ٢٠٥/٣.

(٦) حاشية الصاوي: ٦٨٦/٢.

(٧) أخرجه الترمذي والنسائي في سننهما: سنن الترمذي: ٤٩٣/٣، رقم (١١٩٧)، باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها، سنن النسائي: ٣٠٨/٥، رقم (٥٦٩٦)، باب عدة المتوفى عنها زوجها من يوم يأتيها الخبر، والحديث صحيح: سنن الترمذي: ٤٦٣/٢.

(٨) ينظر: سبل السلام: ٢٩٧/٢، المهذب في فقه الامام الشافعي: ١٥٧/٣.

القول الاول: المعتدة من وفاة زوجها لا نفقة لها ولا سكنى في مال زوجها المتوفى سواء كانت حائلا أو حاملا، وهو ما ذهب اليه الحنفية والظاهرية والزيدية<sup>(٩)</sup>.

القول الثاني: لا نفقة للمعتدة من وفاة زوجها ولكن لها السكنى وشرطوا ان تكون الزوجة مطيقه للوطي، وأما غير المطيقه للوطي فلا سكنى لها الا إذا فرض لها السكنى قبل الموت، وهو قول المالكية<sup>(١٠)</sup>.

القول الثالث: لا تجب النفقة للمعتدة من وفاة زوجها وتجب لها السكنى وهو القول المشهور للشافعية<sup>(١١)</sup>.

القول الرابع: فرقوا بين الزوجه الحائل المعتدة من وفاة والزوجة الحامل قالوا لا تجب النفقة والسكنى للحائل واختلفوا في الزوجة الحامل الى قولين:

القول الاول: لها السكنى والنفقة، القول الثاني: لا نفقة ولا سكنى لها

واشترط الامامية السكنى فقط، وهو قول الحنابلة والامامية<sup>(١٢)</sup>.

#### أدلة أصحاب القول الاول:

#### المعقول:

إن المعتدة من وفاة لا سكنى لها ولا نفقة في مال

(٩) بدائع الصنائع: ٢١١/٣، المبسوط: ٣٣/٦، المحلى بالاثار: ٧٤/١٠، السيل الجرار: ٤٣٣.

(١٠) ينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك: ٦٨٦/٢.

(١١) المهذب في فقه الامام الشافعي: ١٥٧/٣، المغني المحتاج: ١٠٥/٥.

(١٢) المغني لابن قدامة: ٢٣٤/٨، شرائع الاسلام: ٣٧/٢ - ٣٨.

لا دليل على ايجاب السكنى للمتوفى عنها من مال زوجها ولكن يجب عليها ان تعتد في المنزل الذي كانت فيه عند موت زوجها<sup>(١)</sup>.

### المعقول:

١- ان المعتدة من وفاة لا تجب لها النفقة؛ لأن النفقة انما تجب للمتمكن من الاستماع وقد زال التمكين بالموت أو بسبب الحمل والميت مستحق عليه حق لأجل الولد<sup>(٢)</sup>.

٢- ان الحكمة من وجوب السكنى للمعتدة من وفاة لصيانة ماء الرجل وهي موجودة بعد الوفاة؛ كالحياء والنفقة لسלטته عليها وقد انقطعت وبأن النفقة حقها فسقطت الى الميراث، والسكنى حق الله تعالى فلم تسقط<sup>(٣)</sup>.

### أدلة أصحاب القول الرابع:

ان المعتدة من الوفاة إذا كانت حائلاً لا سكنى لها ولا نفقة لأن النكاح قد زال بالموت وإن كانت حامل من قال لها السكنى والنفقة فدليله: إن المعتدة حامل من زوجها فكانت لها السكنى والنفقة كالمفارقة في الحياة<sup>(٤)</sup>.

ومن لم يفرض لها السكنى والنفقة دليله: ان المال قد صار للورثة ونفقة الحامل وسكنائها انما هو للحمل أو من أجله ولا يلزم ذلك للورثة؛ لأنه إن كان للميت ميراث فنفقة الحمل من نصيبها؛ وإن

(١) - ينظر: السيل الجرار: ٤٣٠.

(٢) المهذب في فقه الامام الشافعي للشيرازي: ١٥٧/٣.

(٣) ينظر: مغني المحتاج: ١٠٥/٥.

(٤) المغني لابن قدامة: ٢٣٤/٨.

(٥) المغني لابن قدامة: ٢٣٤/٨.

\*\*\*

## المبحث الثالث

### آثار العدة

المطلب الأول: تعريف الحداد لغة واصطلاحاً

وحكمه:

الحداد لغة:

من حدّد والحد هو الحاجز بين الشيئين، وحدّ الشيء منتهاه، والحد المنع، ومنه أهدت المرأة امتنعت عن الزينة والخضاب بعد وفاة زوجها فهي مُحددة، وكذا حدّت تحدّ بضم الحاء وكسرهما حداد بالكسر فهي حاد، ولم يعرف الاصمعي الا الرباعي (أهدت)، والمحاداة المخالفة ومنع ما يجب عليك<sup>(١)</sup>.

اصطلاحاً:

هو اجتناب الزينة وما يدعو الى المباشرة؛ لأنه يحرك الشهوة<sup>(٢)</sup>

حكم الاحداد:

الحداد واجب على من توفي عنها زوجها بأجماع أهل العلم<sup>(٣)</sup>، وهو اجتناب الزينة والطيب والكحل

ولبس الثياب المصبوغة للتحسين والاصل في حديث الذي روته عن أم عطية، أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج، أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوبا مصبوغاً، إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيباً، إلا إذا طهرت، نبذة من قسط أو أظفار))<sup>(٤)</sup>، ومفهوم الحديث الاجماع على وجوب الاحداد.

المطلب الثاني: شروط وجوب الحداد

الحداد يجب على المتوفى عنها زوجها الا الفقهاء اختلفوا في شروط وجوب الحداد أتحد الصغيرة والمجنونة والكتابية أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك الى قولين:

القول الاول: من شروط وجوب الاحداد ان تكون المعتدة بالغة عاقلة مسلمة، فلا يجب الاحداد على الصغيرة والمجنونة والكبيرة والكتابية، وهو ما ذهب اليه الحنفية وقول للمالكية<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: يجب الاحداد على المتوفى عنها زوجها دون اشتراط، ما ذهب اليه الحنفية وهو قول الجمهور<sup>(٦)</sup>.

(٤) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: صحيح البخاري: ٦٠/٧، رقم (٥٣٤٢)، باب تلبس الحادة ثياب العصب، صحيح مسلم: ١١٢٧/٢، رقم (٩٣٨)، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها.

(٥) بدائع الصنائع: ٢٠٩/٣، المدونة: ١٣/٢.

(٦) المدونة: ١٣/٢، بداية المجتهد: ١٤١/٣، مختصر

المزني: ٣٢٨/٨، نهاية المطلب: ٢٤٦/١٥، الكافي في فقه الامام أحمد: ٢١٠/٣، المحلى بالاثار: ٦٢/١٠، شرائع الاسلام: ٣٠/٢.

(١) ينظر: مختار الصحاح: ٦٨/١، المصباح المنير: ١٢٤/١.

(٢) ينظر: الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع: ٤٧١/٢، الكافي في فقه الامام أحمد: ٢١٠/٣.

(٣) بدائع الصنائع: ٢٠٨/٣، التاج والاكلیل: ٤٩٣/٥، الوسيط

في المذهب: ١٤٩/٦، الكافي في فقه الامام أحمد: ٢١٠/٣،

المحلى بالاثار: ٦٥/١٠، السيل الجرار: ٤٣٢/١.

## أدلة أصحاب القول الاول :

السنة : ما روتته أم عطية، أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج، أربعة أشهر وعشرا))<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة: لا احداد على كافرة ولا على صغيرة لأنهما غير مخاطبين بحقوق الشرع؛ إذ هي عبادة وإن الرسول ﷺ شرط ان تكون مؤمنة، بما روي من الخبر ولولا انه عبادة لما شرط فيه الايمان بخلاف العدة فإنها حق<sup>(٢)</sup>.

## اعترض على هذا الاستدلال:

الخبر لم يذكر الايمان فيه شرطا؛ وانما ذكره تنبيها على الاذى وكما قال تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ نَكَحْتُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا فَمَعُوهُنَّ وَسِرَّوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ٤٩﴾، فلم يكن ذكر الايمان فيهن شرطا وكان تنبيها يستوي فيه من آمن ومن كفر.

## المعقول

ان الحداد عبادة بدنية فلا تجب على الصغيرة والكافرة كسائر العبادات البدنية من الصوم والصلاة وغيرهما بخلاف العدة فإنها اسم لمضي زمان<sup>(٣)</sup>.

## الرد على ذلك :

كون الاحداد تعبدا محضا فهو كالعدة فيه تعبد ويتعلق به حق الزوج إما لرعاية حرمة وإما لصرف

الرجال عن الرغبة فيها في عدته وهذا مما لا تفترق فيها حكم الصغيرة والكبيرة<sup>(٤)</sup>  
أدلة أصحاب القول الثاني:  
السنة :

عن أم سلمة، زوج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: ((المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلي، ولا تختضب، ولا تكتحل))<sup>(٥)</sup>  
وجه الدلالة :

لم يفرق بين المسلمة والذمية فدل على اشتراكهما فيه؛ ولأنه بائن بالوفاة فوجب ان تلزمها العدة والاحداد كالمسلمة، ولأن الاحداد إما ان يكون لرعاية حرمة وأما لحفظ الشهوة، وإن كانت الذمية أقل لرعاية الحرمة فهي أقوى شهوة لقلّة المراقبة فكانت بالإحداد أولى من المسلمة<sup>(٦)</sup>.

٢- روت ام سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عينها، أفنكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا» - مرتين أو ثلاثا، كل ذلك يقول: لا - ثم قال: «إنما هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن

(٥) الحاوي الكبير: ٢٨٣/١١.

(٦) أخرجه أبو داود والبيهقي في سننهما: سنن أبي داود:

٢/٢٩٢، رقم (٢٣٤) باب فيما تجتنبه المعتدة، السنن

الكبرى للبيهقي: ٩٧/٥، رقم (٩١٢٢)، باب كراهية

المعصفر للرجال وإن كانوا.

(٧) الحاوي الكبير: ٢٨٤/١١.

(١) الحديث سبق تخريجه: ص ٣٥.

(٢) تبيين الحقائق: ٣/٣٥.

(٣) سورة الاحزاب: آية ٤٩.

(٤) بدائع الصنائع: ٣/٢٠٩.

في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول))<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة :

لم يسأل الرسول ﷺ عن صغرها وكبرها فدل على استواء الامرين ؛ ولأن كل من لزمها العدة وجب أن تؤخذ بأحكام تلك العدة كالكبيرة<sup>(٢)</sup>.

القول الراجح:

بعد عرض الاقوال والادلة يتبين لي والله أعلم أن الراجح من الاقوال هو قول الجمهور وهو يجب الحداد على المسلمة والكتابية والصغيرة والكبيرة، وذلك لقوة الادلة، وإن العدة هي فرضت لأجل التأكد من براءة الرحم.

المطلب الثالث: ما يجب على الحادة اجتنابه

هناك أمور يجب على الحادة ان تجتنبها لأنها تكون مدعاة الرغبة في النظر إليها وتكمن هذه الامور في أربعة أشياء:

أولاً: الطيب: وهو كل ما يتطيب به من عطره ونحوه<sup>(٣)</sup>.

وقد أجمع الفقهاء على تحريمه<sup>(٤)</sup> لقول النبي ﷺ في الحديث الذي روته أم عطية عن النبي

ﷺ ((نهى النبي ﷺ ولا تمس طيباً، إلا أدنى طهرها إذا طهرت نبذة من قسط وأظفار)) قال أبو عبد الله: «القسط والكست مثل الكافور والقافور»<sup>(٥)</sup>، وضابط الطيب المحرم على الحادة مدة الحداد هو كل ما حرم على المحرم في الحج من طيب فقد تحرم على الحادة استعماله والتطيب به<sup>(٦)</sup>. لأن الطيب يحرك الشهوة ويدعو الى المباشرة ولا يجوز لها استعمال الادهان المطيبة كدهن الورد والبنفسج وغيره لأن استعمال للطيب<sup>(٧)</sup>، ويجوز لها أن تقلم الاظافر وتحلق العانة لأنه يراد للتنظيف لا للزينة.

ثانياً: زينة الحلي:

يحرم على الحادة بالأجماع لبس الحلي كله من ذهب أو فضة سواء كان كبيراً كالخلخال والسوار وغير ذلك<sup>(٨)</sup>، للنهي الوارد في الحديث الذي روته أم سلمة، زوج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: ((المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلي، ولا تختضب، ولا تكتحل))<sup>(٩)</sup>، إلا ان الشافعية قالوا يجوز استعماله إذا

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ٦٠/٧، رقم (٥٣٤٢)، باب تلبس الحادة ثياب العصب.

(٦) الحاوي الكبير: ١٢١/٤.

(٧) ينظر: المهذب في فقه الامام الشافعي: ١٣/٣، المغني لابن قدامة: ١٥٦/.

(٨) البحر الرائق: ١٦٣/٤، المدونة: ١٤/٢، الحاوي الكبير:

٢٨٢/١١، مسائل الامام أحمد: ٢١٨٥/٥، السيل الجرار: ٤٣٤/١، المحلى بالاثار: ٦٧/١٠.

(٩) أخرجه ابو داود والبيهقي في سننهما: سنن ابي داود: ٢٩٢/٢، رقم (٢٣٠٤) باب فيما تجتنب المعتدة في

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ١١٢٤/٢، رقم (١٤٨٨)، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها.

(٢) الحاوي الكبير: ٢٨٣/١١.

(٣) المعجم الوسيط: ٥٧٣/٢.

(٤) ينظر: تحفة الفقهاء: ٢٥١/٢، الرسالة للقيرواني: ٦٩/١،

المعجوع شرح المهذب: ١٨٦/١٨، المغني لابن

قدامة: ١٥٦/٨، المحلى بالاثار: ٦٣/١٠، السيل الجرار: ٤٣٤/١.

يشب الوجه فلا تجعليه إلا بالليل، وتنزعينه بالنهار، ولا تمتشطي بالطيب ولا بالحناء، فإنه خضاب»، قالت: قلت: بأي شيء أمتشط يا رسول الله؟ قال: «بالسدر تغلفين به رأسك»<sup>(٤)</sup>. خالف الامام ابن حزم في مسألة الكحل قال: (فرض على المعتدة أن تجتنب الكحل لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عيناها لا ليلا ولا نهارا)<sup>(٥)</sup>، وهنا أقول ان ابن حزم شدد في هذا الباب حيث التداوي تشمل القاعدة الفقهية التي تقول (ان الضرورات تبيح المحظورات) وأن نترك العين للتلف حرام يحاسب العبد عليها لأنها ضياع نعمة من نعم الله يستطيع العبد الحفاظ عليها من دون الخروج الى ما هو منهي عنه حيث تستطيع وضعه كعلاج بالليل وتمسحه بالنهار وقد استندت في كلامي هذا للحديث السابق الذي روته أم حكيم بنت أسيد.

١- على الحادة أن تجتنب الخضاب ولا تمتشط بالخضاب للنهي الوارد لقول النبي ﷺ لأم سلمة ((المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلي، ولا تختضب، ولا تكتحل))<sup>(٦)</sup>، ولقول الرسول ﷺ ((.....ولا تمتشطي بالطيب ولا بالحناء، فإنه خضاب»، قالت: قلت:

كان الغرض منه الحرز والنفع جاز له لبسها إن ارادت المعتدة تلبسه ليلا وتنزعه نهارا جاز ذلك إذا كان الغرض منه لإحرازه<sup>(١)</sup>.

ثالثا: زينة النفس: حرم التشريع الاسلامي على الحادة أن تختضب وأن تحمر وجهها وأن تتزين بزينة النساء العاديات لأزواجهن وحظر عليها الكحل<sup>(٢)</sup>؛ لأنها زينة لقول النبي ﷺ لأم سلمة ((المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلي، ولا تختضب، ولا تكتحل))<sup>(٣)</sup>. ولكن رخص الفقهاء استخدام الكحل عند الضرورة منهم الامام مالك والاحناف لما روت أم حكيم بنت أسيد، عن أمها، أن زوجها، توفي وكانت تشتكي عينيها فتكتحل بالجلء، - قال أحمد: الصواب بكحل الجلء - فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة، فسألتها عن كحل الجلء؟، فقالت: لا تكتحلي به إلا من أمر لا

بد منه يشتد عليك، فتكتحلي بالليل، وتمسحينه بالنهار، ثم قالت عند ذلك أم سلمة: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة، وقد جعلت على عيني صبيرا، فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟» فقلت: إنما هو صبر يا رسول الله، ليس فيه طيب، قال: «إنه

عدتها، السنن الكبرى للبيهقي: ٧/٧٢٣ رقم (١٥٥٣٣)

باب كيف الاحداد

(١) ينظر: الحاوي الكبير: ١١/٢٨٢.

(٢) تحفة الفقهاء: ٢/٢٥١، بداية المجتهد: ٣/١٤١، المدونة:

١٤/٢، الحاوي الكبير: ١١/٢٧٨، المغني لابن قدامة:

٨/١٥٤، المحلى بالاثار: ١٠/٦٣، السيل الجرار: ٤٣٤.

(٣) الحديث سبق تخريجه في هامش رقم ١.

(٤) اخرجه ابو داود والبيهقي في سننهما: سنن ابي داود:

٢/٢٩٢ رقم (٢٣٠٥)، باب فيما تجتنبه المعتدة في

عدتها، السنن الكبرى للبيهقي: ٧/٧٢٤ رقم (١٥٥٣٨)

باب المعتدة تضطر الى الكحل

(٥) المحلى بالاثار: ١٠/٦٣.

(٦) الحديث سبق تخريجه: ص ٤٠.

بأي شيء أمتشط يا رسول الله؟ قال: «بالسدر تغلفين به رأسك»<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: زينة الثياب:

يحرم على الحادة بالأجماع لبس الثياب المصبوغة للتحسين كالأصفر والاحمر والاخضر وغير ذلك<sup>(٢)</sup>، للنهي الوارد في قول الرسول ﷺ عن أم عطية، قالت: قال لي النبي ﷺ: ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغاً، إلا ثوب عصب))<sup>(٣)</sup> وقوله ﷺ: ((المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلبي، ولا تختضب، ولا تكتحل))<sup>(٤)</sup>، وأما ما لا يقصد بصبغه حسنة كالكحلي والاسود فلا تمنع منه لأنه ليس زينة وإنه شعار للإحداد فلا تمنع من لبسه<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

#### الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين فبعد عرضي لموضوع البحث توصلت الى أهم النتائج بما يأتي:

١- إن عقد الزواج من العقود التي إحترمها الاسلام وعظمتها وبانتهاء هذا العقد بوفاة الزوج قد فاتت نعمة عظيمة؛ لأن الزوج سبب في صيانة الزوجة وعفتها وكرامتها.

٢- إن العدة كانت سابقاً تسودها بعض العادات الخاطئة، فلما جاء الاسلام أصلح هذا الحال وعدل عليها وجعلها رمز للطهارة ومنع المرأة الحداد على غير الزوج فوق الثلاث سواء أب أو أخ أو غير ذلك

٣- عدة المرأة المتوفى عنها التي فرضها الله هي أربعة أشهر وعشراً وعدة الحامل بوضع الحمل تكون قد أدت الغرض الذي من أجله فرض.

٤- ان من الحكمة فرض العدة على المتوفى عنها زوجها ليس فقط من اجل حفظ الانساب، وانما من الناحية الانسانية مراعاة شعور أهل الميت وما يلاقون من حزن وألم بسبب فراق عزيز عليهم، إذ الألم كل الألم أن تتزوج زوجته بعد موته مباشرة وإن كانت غير مدخول بها حدد الشارع مدة لا تستطيع خلالها أن تتزوج إلا بانتهائها حيث يخف الألم في قلوب أهل الزوج ولا يجدون في أنفسهم من اللوعة والاسى مثلما كانوا يجدونها في الايام الاولى.

(١) الحديث سبق تخريجه: هامش رقم ١.

(٢) تحفة الفقهاء: ٢٥١/٢، المغني لابن قدامة: ١٥٧/٨، المحلى بالاثار: ٦٣/١٠، السيل الجرار: ٤٣٤.

(٣) - أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: صحيح البخاري: ٦٠/٧، رقم (٥٣٤٢)، باب تلبس الحادة ثياب العصب، صحيح مسلم: ١١٢٧/٢، رقم (٩٣٨)، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها.

(٤) الحديث سبق تخريجه: ص ٤٠.

(٥) ينظر: بداية المجتهد: ١٤١/٣، الحاوي الكبير: ٢٨٠/١١، الكافي في فقه الامام أحمد: ٢١٢/٣.

٥- إن على الحادة اجتناب الطيب والكحل وكل ما يدعو الى النظر اليها.

وفي الختام قدمت هذا الجهد وأسأل الله أن يتجاوز عن السيئات ويدخلنا الجنة مع الأبرار، وأن يجعل الثواب في ميزان الحسنات إنه مجيب الدعاء وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين.

\*\*\*

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، طبعة المدينة المنورة.

١. أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة: بلا.  
٢. أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات دار الفكر، بيروت.

٤. الأم: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، الطبعة: بلا.

٥. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.

٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، ط ٢: بلا.

٧. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م، الطبعة: بلا.
٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩. بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ): أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: ١٢٤١هـ)، دار المعارف، الطبعة والتاريخ: بلا.
١٠. البناية شرح الهداية: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
١١. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
١٢. التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت: ٨٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٤م.
١٣. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت: ١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط ١: ١٣١٣هـ، (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي ط ٢).
١٤. تحفة الفقهاء: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت نحو: ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، سنة الولادة ٣٦٨ / سنة الوفاة ٤٦٣هـ.
١٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
١٧. التهذيب في اختصار المدونة: خلف بن أبي القاسم محمد، الأزدي القيرواني، أبو سعيد ابن البراذعي المالكي (ت: ٣٧٢هـ)، وتحقيق: د. محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٨. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، مؤسسة الرسالة.

١٩. الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي: أبو النجاء (المتوفى: ٩٦٨هـ).
٢٠. الجوهرة النيرة: أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليميني الحنفي (ت: ٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية، ط: ١: ١٣٢٢هـ.
٢١. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٢. درر الأحكام شرح غرر الأحكام: محمد بن فرا مرز بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى - خسرو (ت: ٨٨٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة والتاريخ: بلا.
٢٣. روائع البيان في تفسير آيات الأحكام: المؤلف: محمد بن علي الصابوني. الطبعة لثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٤. روضة الطالبين وعمدة المفتين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق - عمان، ط: ٣: ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
٢٥. زاد المستقنع في اختصار المقنع: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجواوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: ٢: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٦. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: ١: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٧. سنن الدار قطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود ابن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٢٨. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٩. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٣٠. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليميني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، ط: ١.
٣١. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: تحقيق: أبو القاسم نجم الدين جعفر ابن الحسن ت: ٦٧٦هـ، تحقيق السيد صادق الشيرازي، مطبعة أمير، قم دار انتشارات استقلال، طهران، ط: ١٤٠٩.

٣٢. شرح صحيح البخاري لابن بطلال: ابن بطلال  
أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: ٤٤٩هـ)، أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد،  
السعودية، الرياض، ط٢: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٣٣. شرح مختصر خليل للخرشي: محمد بن  
عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله (ت: ١١٠١هـ)،  
دار الفكر للطباعة، بيروت، الطبعة والتاريخ: بلا.
٣٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر  
إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)،  
تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين  
- بيروت، ط٤: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٥. صفوة التفاسير: محمد علي الصابوني، دار  
الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة:  
الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو  
محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن  
حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (ت:  
٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٧. الكافي في فقه الإمام أحمد: أبو محمد  
موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي،  
الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، دار  
الكتب العلمية، ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٨. الكافي في فقه الإمام أحمد: أبو محمد  
موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة  
الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي،  
الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، دار
- الكتب العلمية، ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٩. كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار:  
أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن ابن حريز بن معلى  
الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (ت:  
٨٢٩هـ)، دار الخير، دمشق، ط١: ١٩٩٤.
٤٠. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي،  
أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري  
الرويفعى الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر،  
بيروت، ط٣: ١٤١٤هـ.
٤١. المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل  
شمس الأئمة السرخسي (ت: ٨٣هـ)، دار المعرفة  
، بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، الطبعة: بلا.
٤٢. متن الرسالة: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد)  
عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى:  
٣٨٦هـ)، دار الفكر.
٤٣. المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي  
والمطيعي): أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف  
النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.
٤٤. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي  
بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، الكتب  
العلمية - بيروت الطبعة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠.
٤٥. المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد  
بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت:  
٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة والتاريخ: بلا.
٤٦. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله  
محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفى الرازي  
(المتوفى: ٦٦٦هـ)، المكتبة العصرية - الدار

- النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٩م / ١٤٢٠هـ.
٤٧. مختصر المزني: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: ٢٦٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٤٨. المدونة: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٤٩. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه: إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي، سنة الولادة / سنة الوفاة ٢٥١هـ، لناشر دار الهجرة، سنة النشر ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، الرياض / السعودية.
٥٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط: ١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٥١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية: بيروت.
٥٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٥٤. المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، الطبعة: بلا.
٥٥. المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية.
٥٦. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط: ٣: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٥٧. موسوعة الفقه الإسلامي: محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، لطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٥٨. موطأ الإمام مالك: المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٥٩. نهاية المطلب في دراية المذهب: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: أ. د: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط: ١: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٦٠. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: أبو محمد عبد الله بن (أبي



م.م. زهراء عامر شوكت

### Introduction:

Praise be to God, Lord of the Worlds, and blessings and peace be upon our master Muhammad (may God's prayers and peace be upon him). It is one of the greatest and most prestigious sciences with God Almighty, especially jurisprudence and knowledge of what is permissible. The hadiths of the Prophet were combined on the virtue of science and the reason for choosing the topic is that the topic is related to important personal conditions that affect a woman's life. Sharia exaggerated mourning, and I adopted a methodology in writing this research of the ancient sources from the main books of jurisprudence, interpretation and hadith, I mentioned a prelude and definitions at the beginning of the search for the kit language and terminology, and evidence of its legitimacy, reviewed the most important issues that touched the kit and presented the opinions of scholars, I attributed the Qur'anic verses to its surahs and hadiths mentioned its graduation From the books of Sunan and Antiquities, and I have divided my research into an introduction and three chapters, and each topic consists of three demands, the first topic: the definition of the kit language, idiomatically and its legitimacy, the wisdom of the

زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (ت: ٣٨٦هـ)، تحقيق ج ٣، ٤: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١: ١٩٩٩ م.

٦١. نيل الأوطار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م.

٦٢. الوسيط في المذهب: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١: ١٤١٧.

٦٣. الوسيط في المذهب: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١: ١٤١٧.

٦٤. الوسيط في المذهب: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١: ١٤١٧.

\*\*\*



kit and the time of the start of the kit, the second topic: the sections of the kit (the pilgrim and the pregnant woman) and the place where the iddat is considered, The alimony of the deceased, her husband, and her residence. The third topic: the definition of mourning linguistically and idiomatically, and the rule of mourning and its conditions, and the most important thing to avoid sharpness, kmethodology be upon him). Then the conclusion that showed the most important findings.

\*\*\*